أحكام فض تنازع القوانين في المحاكم الأمريكية

ا.م.د.حسين نعمه نغيمش الزيادي

كلية القانون / جامعة القادسية

hussein.nghaemsh@qu.edu.iq

الملخص

ان حل مسائل تنازع القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية جاء في أغلب الأحيان نتيجة لتوزيع السلطات التشريعية والقضائية المنصوص عليها بالدستور الامريكي بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات من جهة ، وسعي المحكمة العليا إلى الوصول إلى العدالة المادية من جهة اخرى ، الأمر الذي أدى إلى تخبط الأحكام الصادرة في مسائل تنازع القوانين من محاكم الولايات او المحاكم الفيدرالية وحتى المحكمة العليا الامريكية، مما فتح الباب على مصراعيه للاجتهاد القضائي لحل مسائل تنازع القوانين بمعزل عن إعمال قواعد الإسناد التقليدية.

الكلمات المفتاحية : محاكم الولايات ، تنازع القوانين ، الدستور الامريكي

Abstract

The resoiuion conflict of laws issues in the United States has often resulted from the distribution of legislative and judicial powers stipulated in the US Constitution between the federal and state governments, on the one hand, and the Supreme Court's pursuit of material justice, on the other. This has led to inconsistent rulings in conflict of laws cases from state courts, federal courts, and even the US Supreme Court, thus opening the door wide to judicial interpretation in resolving conflict of laws issues independently of the application of traditional conflict-of-laws.

keywords: state courts, conflict of laws, u.s. constitution.

المقدمة

ان فض مسائل تنازع القوانين في مسائل تنازع القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب الأحيان، جاء نتيجة توزيع السلطات التشريعية والقضائية المنصوص عليها بالدستور الامريكي بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات من جهة، وسعي المحكمة العليا الامريكية إلى تحقيق العدالة المادية بوصفها الهدف الأسمى من فض مسائل تنازع القوانين حسب وجهة نظرها من جهة اخرى ، الأمر الذي أدى إلى تخبط الأحكام الصادرة من المحكمة العليا ومحاكم الولايات ، مما أدى إلى فتح الباب على مصراعيه امام الاجتهاد القضائي لحل مسائل تنازع القوانين بمعزل عن إعمال قواعد الإسناد التقليدية.

لذا يهدف هذا البحث الى إظهار الدور الذي تلعبه المحاكم الأمريكية سواء كانت محاكم ولايات او محاكم فيدرالية او حتى المحكمة العليا الامريكية في فض تنازع القوانين والالية المتبعة في ذلك و ستكون دراستنا لهذا البحث دراسة نقدية من خلال تحليل وتقييم النصوص القانونية والسوابق القضائية محل البحث ، وعليه سوف يقسم البحث الى ثلاث مطالب ، سنتطرق في الاول الى دور محاكم الولايات من فض تنازع القوانين ، في حين نبحث في الثاني دور المحاكم الفيدرالية في فض تنازع القوانين ، اما المطلب الثالثة سنعرض فيه دور المحكمة العليا الأمريكية في فض تنازع القوانين .

المطلب الأول

دور محاكم الولايات من فض تنازع القوانين

وفقاً للدستور الأمريكي لسنة ١٧٨٩ المعدل ، فإن الجهة المختصة بوضع القواعد القانونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي المجالس التشريعية ومحاكم هذه الولايات ، باستثناء ماجاءت به الفقرة الثامنة من المادة الاولى من هذا الدستور[1]وتأسيسا على ماتقدم فإن سلطة وضع القواعد المنظمة للأحوال الشخصية ، العقود ، المسؤلية التقصيرية ، الاهلية ، الشركات ، وغيرها من مسائل القانون الخاص معقودة للمجالس التشريعية للولايات وليس الكونغرس[2] ، فلو حصل تنازع للقوانين على سبيل المثال في نطاق الاهلية ، فأنه يقتصر بين قانون اجنبي وقانون إحدى الولايات أو بين قوانين ولايات مختلفة داخل الاتحاد الفيدرالي ، ولايمتد الى تنازع بين قانون فيدرالي وقانون أجنبي ، وعطفا على ماتقدم ، إذا رأت المحكمة العراقية أن القانون الواجب التطبيق بمقتضى المادة (١/١٨) من القانون المدني العراقي النافذ هو القانون الأمريكي، وجب البحث عن قانون الولاية المعنية دون الانشغال بالقانون الفيدرالي .

لذلك فإن الأختصاص في مسائل القانون الخاص ينعقد لمحاكم الولايات ، إلا أن واضعي الدستور الأمريكي حددوا استثناء نصت عليه المادة (٢/٣) من هذا الدستور[3] ، يتعلق بالمنازعات التي تقوم بين مواطني ولايات مختلفة أو بين مواطن أمريكي وآخر اجنبي ، حيث ينعقد الاختصاص فيها إلى القضاء الفيدرالي وليس إلى محاكم الولايات وبناءا على طلب احد الخصوم ، وهذا مايسمى بالاختصاص القائم على تنوع الخصوم ، والحكمة في عقد هذا الاختصاص للقضاء الفيدرالي ،

---

[1] تنص المادة (8/1) من الدستور الأمريكي لسنة 1789 المعدل على ان ((تكون للكونغرس الأمريكي سلطة تنظيم التجارة الدولية مع الدول الأجنبية وبمختلف اللغات ومع قبائل هندية وضع تنظيم موحد للتجنس في جميع انحاء العالم.....))

(2) Martha A. Field, Source of Law, the scope of federal common law, Harvard Law Review, pp. 881-899

(3) Review-Journal, pp. 1865-1899Michael Steven Green, The Twin Aims of Erie, 2013, Notre Dame law

تتجسد في ان محاكم الولايات قد تنحاز لمواطنيها سواء كانوا في مركز المدعى أو المدعى عليه ، على حساب مواطني الولايات الأخرى او الأجانب [4] .

المطلب الثاني

دور المحاكم الفيدرالية في فض تنازع القوانين

باديء ذي بدء لابد من التذكير أن المادة (٨/١) سالفة الذكر من الدستور الأمريكي أعطت الاختصاص التشريعي للسلطة الفيدرالية في إصدار قوانين موحدة للتجنس وإلافلاس وتنظيم التجارة الدولية ومايخص الملكية الفكرية ، وعليه لايمكن للولايات الأمريكية سن تشريعات خاصة بتلك المسائل ، إلا أن القضاء الفيدرالي بوصفه مصدراً للقاعدة القانونية يستطيع سد النقص الذي يشوب النصوص المنظمة لهذه المسائل[5] وعطفا على ما تقدم لايتصور هنا ظهور تنازع قوانين سوى بين القانون الفيدرالي والقانون الأجنبي، والتساؤل الذي يثار في هذا الشأن ماهي الآلية المتبعة من القضاء الفيدرالي لسد النقص الحاصل في هذه المسائل ؟

ينفرد النظام القانوني الأمريكي بوجود مايسمى آلية الاستعارة القانونية ، ويقصد بها ان تقوم المحكمة الفيدرالية بتبني نصوص تشريعية في قانون احد الولايات أو قاعدة قانونية من خلق محاكمها لتكملة النقص الحاصل في التشريعات الفيدرالية كما هو عليه الحال في قيام المشرع الفيدرالي بتبني تطبيق نصوص قانون المسؤلية التقصيرية للولايات كما هو ، والذي يقضي بضرورة تحقق عناصر المسؤلية التقصيرية طبقا لقانون الولاية التي حصل بها الحادث[6] ، وهذا يدل على أن قانون المسؤلية التقصيرية الفيدرالي تطبيقه متوقف على توافر عناصر المسؤلية بموجب قانون الولاية التي حصل بها الخطأ ، فقانون الولاية المعنية سيحدد مفهوم الضرر ومتى يعد سلوك الموظف الفيدرالي خطأ يستوجب المسائلة القانونية قبل أن يتم اللجوء إلى النصوص الفيدرالية ، وبمجرد اكتمال آلية الاستعارة القانونية ، تتحول القاعدة القانونية المستعارة من قانون

---

[4] . تنص المادة (٣/٢) من الدستور الأمريكي النافذ على ان)) تشمل السلطة القضائية جميع قضايا القانون والانصاف النافذة في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة او التي ستعقد بموجب سلطتها كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الولاية القضائية الاميرالية والبحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها ، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين او اكثر من الولايات وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية اخرى وبين مواطني ولايات مختلفة وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية اراضي بموجب منح من ولايات مختلفة وبين ولاية او مواطنيها ودول اجنبية او مواطني دول اجنبية او رعايا اجانب

(5)Michael Steven Green, Horizontal Erie presumption of forum Law2011 Michigan Law Review, p. 1237

متاح على الرابط الالكتروني

https://repository.law.umich.edu/mlr/vollog/iss7/2

[6] قانون المطالبات الفيدرالية بالتعويضات (FTCA) هو تشريع اتحادي صدر عام ١٩٤٦ ويوفر الية قانونية لتعويض الأفراد الذين يعانون من إصابة شخصية أو وفاة أو خسارة او ضرر في ممتلكاتهم نتيجة إهمال او فعل او تقصير من قبل موظف في الحكومة الفيدرالية .

الولاية إلى قاعدة قانونية فيدرالية ، ولاتتقيد المحاكم الفيدرالية بالتفسير الذي صيرته محاكم الولاية لها ، ولايحدها سوى رقابة المحكمة العليا الأمريكية للتاكد من ان آلية الاستعارة قد اكتملت في الحدود المسموح بها دستوريا وبما يلبي مصالح الاتحاد الفيدرالي الأمريكي [7]

وعليه فان الأختصاص القضائي للمحاكم الفيدرالية بالأصل يختص بالبت في المنازعات التي تعتري تطبيق النصوص التشريعية الفيدرالية حفاظا لوحدة تطبيق النصوص وتفسيرها داخل الاتحاد الفيدرالي الأمريكي ، إضافة إلى اختصاصها بالرقابة على تطبيق محاكم الولايات للقانون الفيدرالي في المسائل التي تختص بنظرها جنبا إلى جنب المحاكم الفيدرالية كمنازعات القانون البحري[8].

اما الاستثناء فيتمثل باختصاص المحاكم الفيدرالية بالنظر في الدعاوى التي يكون اطرافها مواطني ولايات مختلفة أو يكون احد أطرافها اجنبيا، وهذا ماتطرقنا اليه سابقا استنادا الى نص المادة (٢/٣) سالفة الذكر من الدستور الأمريكي.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن: ماهو القانون الذي ستطبقه المحكمة أثناء نظرها الدعوى بمقتضى الاختصاص المستند إلى تنوع الخصوم ؟

قبل الإجابة على التساؤل أعلاه ، لابد من الإشارة إلى أن الاختصاص يبقى متعقد لمحاكم الولايات إذا لم يطلب أحد الخصوم باختصاص المحاكم الفيدرالية .

وبالعودة إلى التساؤل أعلاه ، نجد ان الإجابة عليه استغرقت ردحا من الزمن ، تفاوت فيه موقف المحكمة العليا الأمريكية من التوحيد الموضوعي عبر إعمال القواعد ذات التطبيق العام ، أو تطبيق قانون الولايات ، وهذا ماسوف نتطرق اليه في أدناه ، وبالتفصيل الآتي:

اولا : التوحيد الموضوعي باعمال القواعد ذات التطبيق العام

أرادت المحكمة العليا الأمريكية أن تستغل فرصة النظر في المنازعات وفقا للاختصاص المبني على تنوع الخصوم لكي تعمل تعمل بالتوحيد الموضوعي للقانون المنطبق على المنازعات التي تثار بين مواطني الولايات المختلفة بدلا من تطبيق قانون ولاية بعينها كما هو المعمول به طبقا لنصوص الدستور الامريكي ، إذ بدأ هذا التوجه في قضية (سويفت ضد تايلند) Swift v Tyson والتي تتلخص وقائعها بقيام المدعى حامل الكمبيالة برفع دعوى امام محكمة نيويورك مطالبا المدعى عليه ، المسحوب عليه ، المسحوب عليه القابل بدفع مبلغ الكمبيالة التي حررت في ولاية

---

[7] Michael Steven Green, op. cit., 1485

[8] الكسندر هاملتون ، وثائق الفيدرالية ، العدد ٨٠ ، المعنون بصلاحية السلطات القضائية
متاح على الرابط الالكتروني https://guides.Loc.gov/fedralist-papers/full-text
تاريخ الزيارة ١١/١١/٢٠٢٥ الساعة السادسة مساءا

بورتلاند الا أنها مستحقة الدفع في ولاية نيويورك ، أصر المسحوب عليه بعدم الوفاء بقيمة الكمبيالة في مواجهة الحامل لعدم انتقال ملكية الأرض اليه وان جودة الأراضي قد زورت ، والتي حررت هذه الأخيرة وفاءا لثمنه إلى المسحوب عليه ، وأن هذا الدفع لايطهره تظهير الكمبيالة لكون تطهير الدفوع يقتصر فقط على الأوراق التجارية المحررة تسوية لديون تجارية وفقا للقانون بولاية نيويورك ، بوصفها الولاية التي يقع فيها مكان الوفاء بموجب المادة (٣٤) من القانون القضائي الفيدرالي لسنة ١٧٨٩ والتي تنص على ان((قوانين الولايات المختلفة بإستثناء الحالات التي يعترف بها الدستور أو الاتفاقات الدولية أو القوانين الأمريكية بخلاف ذلك او تنص عليها ، تعد بمثابة قواعد لاتخاذ القرار في المحاكمات بموجب القانون العام في محاكم الولايات المتحدة في الحالات التي تنطبق فيها)) وبدلا من ان تطبق المحكمة العليا قانون ولاية نيويورك بموجب المادة (٣٤) أعلاه بوصفها الولاية التي يقع فيها مكان الوفاء ، قامت بتطبيق القواعد ذلت التطبيق العام[9].

إلا أن المحكمة العليا الامريكية قد تخلت عن هذا التوجه وهذا ماسنراه في أدناه

ثانياً :- التخلي عن التوحيد الموضوعي بتطبيق قانون الولايات (قضية شركة Erie)

ان جهود المحكمة العليا الأمريكية في صياغة قانون موحد للمسائل العابرة لحدود الولايات لم يكتب لها النجاح، فقد أصرت محاكم الولايات بتطبيق قانونها وسوابقها القضائية في جميع الدعاوى التي يتنوع بها الخصوم دون الأخذ بالاعتبار لما صدر عن المحكمة العليا الأمريكية والقضاء الفيدرالي من سوابق قضائية [10] ، الأمر الذي أدى إلى خلق وضع شاذ من اختلاف القانون المطبق امام محاكم الولايات عن القانون المطبق بواسطة المحاكم الفيدرالية ، مما جعل المحكمة العليا الأمريكية أن تعيد النظر في موقفها ومعالجة الإشكالية بصورة جذرية في سابقة Erie .

وتتلخص وقائع هذه القضية بأن السيد تومبكنز مواطن من ولاية بنسلفانيا، وفي صباح السابع والعشرين من الشعر السابع لسنة ١٩٦٤ ، كان تومبكنز يسير بإتجاه منزله في هيوستاون ببنسلفانيا على ممر مشاة بمحاذاة خطوط سكة حديد شركة Erie التي تتخذ من نيويورك مقر لها ، فبينما كان قطار يمر بالاتجاه المعاكس لسيره ، صدمه باب مفتوح مما أدى إلى بتر ذراعه اليسرى، رفع

---

(9) انظر حيثيات هذه القضية معروضة على الرابط الالكتروني الاتي
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/41/1
تاريخ الزيارة ١١/١١/٢٠٢٥

(10)Allan Ides, The Supreme Court & the Law to be Applied in Diversity Cases: A Critical Guide to the Development & Application of the Erie and Related Problems, 1995, 163 federal rules, decisions, Kermit Rooseve it (n33)
كتاب الاستاذ الن ادمين المعنون المحكمة العليا والقانون الواجب التطبيق في قضايا التنوع والمشاكل ذات الصلة دليل نقدي لتطوير وتطبيق مبدا Erie متاح على الرابط الالكتروني
https://share.google/ZRisORfHjpf3JH6Sc
تاريخ الزيارة ١٢/١١/٢٠٢٥ الساعة الحادية عشر صباحا

تومبكنز دعوى تعويض امام المحاكم الفيدرالية بولاية نيويورك تاسيسا على الاختصاص المبني على تنوع الخصوم ، مؤسساً دعواه إلى القواعد ذات التطبيق العام وانعدام وجود تشريع خاص بالمسؤلية المدنية عن حوادث القطار في ولايته ، دفعت شركة Erie بخلو مسؤليتها عن الحادث مستندة على السوابق القضائية المعمول بها في ولاية بنسلفانيا والتي تحرم السيد تومبكنز من الحق في طلب التعويض بسبب تسلله إلى حرم السكك الحديدية ، اصدرت كل من محاكم درجة أولى ومحاكم الاستئناف احكاما لصالح السيد تومبكنز استنادا الى فقه Swift (فكرة التوحيد الموضوعي) بحسبان ان دعواه عابرة للحدود وخاضعة للقواعد ذات التطبيق العام ، وأن السوابق القضائية في ولاية بنسلفانيا ليست ملزمة للقضاء الفيدرالي ، طعنت شركة Erie امام المحكمة العليا الامريكية ، فعدلت هذه الأخيرة عن موقفها السابق في قضية Swift معللة ذلك بأن عبارة (The law of the several state) الواردة في في نص المادة ٣٤ سالفة الذكر من القضاء الفيدرالي تمتد إلى كافة القواعد الموجودة في قانون الولايات بغض النظر عن نوع هذه القواعد ، تشريعية كانت أم سوابق قضائية معمول بها في محاكم الولاية المعنية ، لأن فقه قضية Swift خلق حالة من عدم المساواة امام القانون بسبب اختلاف الحلول المتبعة في حسم المنازعات امام محاكم الولايات عنها امام القضاء الفيدرالي[11].

ويستشف من الواقعة أعلاه ان قضية Swift v Tyson التي على ضوئها تم المناداة بالتوحيد الموضوعي قد احدثت ارتباكاً داخل المحاكم الفيدرالية لغياب المعيار الذي يتحدد على ضوءه الحالات التي ستطبق عليها القواعد ذات التطبيق العام والحالات التي تدخل في نطاق قوانين الولاية ، كما ان بعض المحاكم الفيدرالية بالغت بالتوسع في مدلول القانون ذي التطبيق العام ليتضمن موضوعات لاتتعلق بالمسائل العابرة لحدود الولايات ، وعليه فان سابقة شركة Erie افرزت الأمور الآتية :-

١.اذا كانت المسألة المعروضة على القضاء الفيدرالي من ضمن المسائل الداخلة في الاختصاص التشريعي القاصر للولايات وفقاً لنصوص الدستور ، فلا يحق للمحاكم الفيدرالية تحجيم هذا النطاق ، لأن الاختصاص المستند على تنوع الخصوم لايجيز للقضاء الفيدرالي تجاوز صلاحية الدستور باستبدال قواعد او سوابق في محاكم الولايات بقواعد من صنعها .

٢.ان الخصومة يجب حسمها بقانون واحد سواء كانت منظورة امام المحاكم الفيدرالية او محاكم إحدى الولايات حال تجاوزها في الاختصاص ، كما هو الحال في الاختصاص المستند على تنوع

---

(11) وقائع هذه القضية على الرابط الالكتروني الاتي :
https://share.google/dKnfUFDJzwHOaFz6t
تاريخ الزيارة ١٢/١١/٢٠٢٥ الساعة الواحدة ظهرا .

الخصوم ، لان توحيد الحلول المتبع بخصوص الخصومة اولى من محاولة توحيد القانون موضوعياً على صعيد الاتحاد الفيدرالي عندما تكون الخصومة داخلة ضمن الاختصاص التشريعي القاصر للولايات .

٣.ان سلطة القضاء الفيدرالي في خلق القواعد القانونية مكفول بوجود سند في الدستور الامريكي وبعدم ممارسة الكونغرس لسلطاته في التشريع .

المطلب الثالث

دور المحكمة العليا الأمريكية في فض تنازع القوانين

إن إشراك المحكمة العليا الدستور في نطاق تنازع القوانين حملها إلى استغلال نصوص الدستور لفرض عوائق على محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية عندما تتصدى لحل التنازع بين القوانين ، الأمر الذي يدعونا إلى معرفة الدور الذي تلعبه هذه العوائق على محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية ، من خلال الفترتين الآتيتين :-

أولا: - العوائق المقررة على محاكم الولايات

ان إعمال قواعد الإسناد داخل محاكم الولايات لاتقتصر على حل التنازع بين قانون الولاية والقانون الأجنبي ، بل يمتد نطاق سريانها إلى فض التنازع بين قانون الولاية وولاية اخرى داخل الاتحاد الفيدرالي ، وكذلك بينها وبين القانون الفيدرالي [12]، ولخطورة الآثار المترتبة على إعمال هذه القواعد صار لزاماً على المحكمة العليا الأمريكية أن تتدخل لفرض رقابتها على تطبيق قواعد الإسناد من قبل محاكم الولايات حتى لايكون فض تنازع القوانين محفلاً للصراع بين الولايات على تطبيق قانونها ، إلا أن المشكلة التي تعتري المحكمة العليا الأمريكية هو آلية فرض هذه الرقابة دون الاصطدام بنصوص الدستور الأمريكي، فمن جهة لايحق للمحكمة العليا خلق قواعد قانونية تحل محل قانون الولايات في المنازعات التي تدخل في اختصاصها التشريعي القاصر ، ومن جهة اخرى لايجوز لها أن تفرض على محاكم الولايات الانصياع إلى قواعد إسناد معينة ، فما هي الآلية التي فرضتها هذه المحكمة لإتباع تلك الرقابة ؟ هذا ماسنتطرق اليه في أدناه .

الآلية الاولى :- بند الإيمان الكامل والأئتمان (full faith and credit) وجدت المحكمة العليا الأمريكية ضالتها بما جاء بالمادة (١/٤) من الدستور الأمريكي المعدل والتي تسمى بند الإيمان الكامل والإئتمان والتي تنص على أن((يكون لجميع التشريعات والسجلات والإجراءات القضائية الحجية والنفاذ الكامل ويجوز للكونغرس من خلال قواعد عامة تحديد الطريقة التي يتم بها إثبات

[12] د. ابراهيم احمد ابراهيم ، اسلوب الإسناد في الميزان ، دراسة في القانون الدولي الخاص الأمريكي المقارن بالقانون المصري والقوانين الأوربية ، ط 1 ، مكتبة سيد عبد الله وهبه ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١١٢.

تلك التشريعات والسجلات القضائية ومايترتب عليها من آثار))[13] ، وعن طريق هذا البند تستطيع المحكمة العليا الأمريكية بسط مراقبتها على محاكم الولايات عند أعمالها لقواعد الإسناد ، فإذا امتنعت محاكم الولاية عن اعمال قانون ولاية اخرى داخل الاتحاد بمقتضى قاعدة الإسناد الموجودة في قانونها ، عدّ هذا التصرف مخالف لنصوص الدستور وامتناعا عن تطبيق بند الثقة والائتمان المنصوص عليه بالدستور ، مما يجيز للمحكمة العليا الامريكية نقض الحكم ، ولعل سابقة hugest v. Fetter خير دليل على هذا التوجه ، وتتلخص حيثيات هذه القضية بأن المدعى huges من ولاية ويسكونس يعمل لدى رب عمله المدعى عليه fetter وهو من نفس الولاية ، وأثناء عمل المدعى في ولاية الينوي اصيب بحادث ، فقرر رفع دعوى للمطالبة بالتعويض امام محاكم ولاية ويسكونس ، الا ان هذه المحكمة الأخيرة امتنعت عن تطبيق قانون التعويض عن حوادث العمل ، وعندما عرضت القضية على المحكمة العليا الأمريكية قضت بابطال الحكم الصادر من محكمة ولاية ويسكونس لامتناعها عن إعمال قانون ولاية الينوي مما بنتهك بند الإيمان الكامل والائتمان الذي جاء به الدستور الأمريكي ، فوفقا لهذا البند لايحق لأي محكمة أمريكية الاعتراض على تطبيق قانون ولاية اخرى على دعاوى مستندة إلى قانون تلك الأخيرة ، لان اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لايعني تطبيق قانونها فقط للبت بالنزاع وامتناعها عن تطبيق قوانين الولايات الأخرى[14].

الآلية الثانية : مبدأ الخق في محاكمة عادلة

لجأت المحكمة العليا الأمريكية إلى آلية جديدة تتمثل بالحق في محاكمة عادلة ، للحد من فرض الولايات الأمريكية تطبيق قانونها على وقائع حدثت خارج حدودها الإقليمية مستندة في ذلك محاكم الولايات بفكرة الدفاع عن مصالح الولاية في نطاق تنازع القوانين دون الاستعانة بقواعد الإسناد التقليدية ، وآية المحكمة العليا الأمريكية في ذلك ماجاء به التعديل الرابع عشر للدستور الامريكي[15]، وكانت البداية في قضية Home Ins.co.v.Dicks والتي تتلخص وقائعها بأن المدعى السيد

---

[13] انظر نصوص الدستور الأمريكي المعدل .

[14] وقائع هذه القضية متاح على الرابط الالكتروني
https://share.google/dKnfUFDJzwHOaFz6t
تاريخ الزيارة ١٢/١١/٢٠٢٥ الساعة الواحدة ظهرا .

[15] نص القسم الأول من التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي على ان ((جميع الأشخاص المولودين أو المتجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية والخاضعين لولايتها القضائية هم مواطنون للولايات المتحدة والولاية التي يقيمون فيها ، لا يجوز لأي ولاية ان تسن او تطبق قانون ينتقص من امتيازات او حضانات مواطني الولايات المتحده ولا يجوز لأي ولاية ان تحرم اي شخص من حياته او حريته او ممتلكاته دون اتباع الاجراءات القانونية الواجبة ولا أن تحرم اي شخصر خاضع لولايتها القضائية من الحماية المتساوية للقوانين))

Dicks مواطنا من ولاية تكساس مقيم في المكسيك ، طالب بمبلغ التعويض المذكور في وثيقة التامين الصادرة من شركة تأمين مكسيكية التي الت اليه بموجب حوالة عن مخاطر الحريق حال تواجدها بالمياه الإقليمية المكسيكية ، علما بأن السيد Dicks أقام دعواه امام محاكم ولاية تكساس بعد مرور سنة على تاريخ الحادث ، وهي مدة سقوط لا تقادم وفقا للقانون المكسيكي ، قبلت المحكمة دعواه استنادا الى نصوص قانون ولاية تكساس ، التي تجيز رفع الدعوى خلال سنتين من تاريخ الحادث وامتنعت عن تطبيق القانون المكسيكي الذي تمسكت بتطبيقه شركة التأمين المدعى عليها ، وافقت محكمة ولاية تكساس على دعوى Dicksمستشهدة بالمادة(5545) من القانون المدني لولادة تكساس لسنة ١٩٢٥ المعدل واصدرت حكما لصالحه ، وايدت محكمة الاستئناف ذلك ، الا ان المحكمة العليا الأمريكية ابطلت الحكم وسببت موقفها بأن قيام محاكم الولاية بتطبيق قانونها على تصرفات او وقائع مادية حدثت خارج حدودها دون وجود رابطة بين تلك الولاية والدعوى يعد بمثابة انتهاك حق الخصوم في محاكمة عادلة من خلال مفاجاتهم باعمال قانون لم يتوقعو تطبيقه على النزاع الحاصل بينهم[16].

ويستشف من الحكم أعلاه ان الحق في محاكمة عادلة لايهدف إلى إنشاء قاعدة إسناد جديدة بقدر ماهو معيار للحد من قدرة محاكم الولاية على تطبيق قانونها في الدعاوى التي تشتغل تصرفات او وقائع حدثت في الخارج ، لكن مع ذلك لم تبني المحكمة العليا الأمريكية منهجا واضحا في احكامها بل فتحت الباب على مصراعيه لنشوء فقه المصالح الحكومية ، وهذا مأسوف نتناوله في أدناه .

الآلية الثالثة فقه المصالح الحكومية (السعي نحو العدالة المادية) :

ظهرت تسمية التنازع بين المصالح الحكومية على يد الفقيه الامريكي كيري ، ويراد به ان تنازع القوانين يظهر على شكل تنازع بين المصالح الحكومية لحكم مسألة محل النزاع ، عن طريق قيام القاضي بتحليل القواعد المادية المتزاحمة لحكم المسألة المعروضة عليه ، للكشف عن هدف كل قاعدة من هذه القواعد والسياسية التي يرمي المشرع إلى تحقيقها ، والتي تتمثل بمصالح المشرع ، اي لابد أن تكون لكل دولة من الدول التي تتزاحم قوانينها لحكم المسألة المطروحة ، مصلحة في تطبيق قانونها[17].

واستنادا إلى فكرة العدالة المادية التي كان الفقيه كيري احد المنادين بها في نطاق تنازع القوانين ، اتجهت المحكمة العليا الأمريكية إلى معيار المصالح الحكومية عندما يكون هناك تنازع بين القوانين

---

(16) انظر حيثيات هذه القضية متاح على الرابط الالكتروني
https://www.quimbee.com/cases/home-insurance-co-v-dick
تاريخ الزيارة 14/11/2025 الساعة التاسعة مساءا

(17)Currie, Selected essays on the conflict of laws, Durham, N. Carolina ,1963 p.211

عن طريق تطبيق قانون الولاية صاحبة المصلحة الاكبر ، متجاهلة ضوابط الإسناد المكانية التقليدية التي تشتملها قواعد الإسناد ، وبذلك تبنت هذه المحكمة فكرة العدالة المادية كاساس لفرض رقابتها على حل تنازع القوانين داخل الولايات المتحدة.

ورداً على موقف المحكمة العليا الأمريكية ، نقول : ان مفهوم العدالة نسبي ويختلف من محكمة إلى اخرى وباختلاف ظروف وملابسات كل دعوى مما يغيب معه اليقين او الأمن القانوني لحماية توقعات الأطراف المشروعة ، ومصداقاً لكلامنا ماسارت عليه العديد من الأحكام القضائية بعد دخول فقه المصالح الحكومية والتي لامجال لذكرها في هذا البحث ، الا ان مايشفع لها هو عدم قدرتها على خلق قواعد إسناد ملزمة لمحاكم الولايات لأنها تدخل ضمن الاختصاص التشريعي القاصر وفقا لنصوص الدستور الامريكي .

ثانياً :- العوائق المقررة على المحاكم الفيدرالية

سبق وان عرفنا ان للقضاء الفيدرالي إلى نوعين من الاختصاص ، الاول ماجاءت به المادة (٨/١) سالفة الذكر من الدستور الأمريكي ، وهو اختصاص قاصر منصوص عليه بالدستور يهدف إلى الموازنة بين الالتزام الدستوري والتشريعات الصادرة من الكونغرس الأمريكي وضرورة احترام سيادة وقوانين الدول الاخرى ، انا الثاني فهو الاختصاص المستند على تنوع الخصوم الذي يهدف إلى عدم تعدي القضاء الفيدرالي لحدود اختصاصه المذكور بالدستور ، ولكل نوع عوائق او قيود دستورية تختلف عن الاخر وبالتفصيل الآتي: -

١.العوائق في نطاق تنازع القوانين الفيدرالية

من اهم هذه العوائق هي قريبة اقليمية التشريعات إذ لاتخضع المسائل التي نصت عليها المادة (٨/١) من الدستور الأمريكي للقيود التي جاءت بها المحكمة العليا الأمريكية في سابقة Erie سالفة الذكر ، وبالتالي بات من الجائز دستورياً ان يصدر الكونغرس الأمريكي تشريعات خاصة بهذا الشأن ، أو تتكفل المحكمة العليا هذه المهمة إلى حين اصدار تلك التشريعات ، الا ان هذه المحكمة سلكت اتجاه اخر في أعمال التشريعات الفيدرالية من خلال انشاء قاعدة قانونية بمقتضاها تحاول المحكمة العليا الأمريكية تفادي الخوض في مسائل تنازع القوانين ، والمتمثلة بقرينة اقليمية التشريعات ، ومفادها عند سكوت القانون الفيدرالي عن مد نطاق تطبيقه ، فإن المحكمة الفيدرالية ستفترض ان نطاق تطبيقه سيقتصر على على التصرفات والوقائع التي تقع داخل حدود الولايات المتحدة[18]

(18) Currie, op.cit.p.217

وقد عملت المحكمة العليا الأمريكية بتلك القاعدة بتلك القاعدة لأول مرة في قضية (Charming ((Besty والتي تتلخص وقائعها بأن Chrming Besty سفينة أمريكية تحمل العلم الأمريكي تم بيعها خارج أمريكا إلى شخص دنماركي وسجلت في الدنمارك ثم حملت العلم الدنماركي وأثناء ابحارها في جزر كوادالوبي الفرنسية اعترضها محاربين تابعين للحكومة الأمريكية ، فحصل نزاع بين المواطن الدنماركي الذي طالب بارجاع السفينة مع التعويض وبين المحاربين الذين أصرو على تملك السفينة بوصفها غنيمة حرب استنادا الى قانون حظر التجارة مع فرنسا ، فقررت المحكمة العليا الأمريكية أن قانون حظر التجارة مع فرنسا لاينطبق على الدعوى لان مالك السفينة مواطنا دنماركيا والسفينة تحمل علم الدولة الأخيرة وبالتالي لاتخاطبهم قواعد القانون في نطاق ممارسة مشروعة للتجارة في الدنمارك وفرنسا المسموح بها من قبل القانون الدولي ومن ثم لزم إعادة السفينة إلى مالكها الشرعي مع تعويضه عن الاضرار التي التي حصلت له ، بمعنى آخر اذا رأت المحكمة ان التشريع الفيدرالي محل البحث لم يوضح من خلال نصوصه مجال تطبيقه من الناحية الجغرافية ، لذا فإن المحكمة ستفترض نية ان نية الكونغرس الامريكي اتجهت إلى قصر التشريع الفيدرالي على إقليم الولايات المتحدة احتراما لقواعد القانون الدولي[19].

ونعتقد ان قريبة النطاق الاقليمي للتشريعات ليست مستنبطة من نصوص الدستور الأمريكي ، سواء تلك المتعلقة بالصلاحيات التشريعية للكونغرس الأمريكي او النصوص المنظمة للمحكمة العليا الأمريكية ذاتها بقدر ماتتعلق بالاعراف السائدة في القانون الدولي العام إبان صدور حكم بقضية , Charming Besty كما ان هذه القرينة تعالج اشكالية تنازع القوانين من خلال تخليل يجمع مابين المنهج الأحادي لتنازع القوانين والذي نراه عادة مع القواعد ذلت التطبيق المباشر والمنهج المزدوج المتمثل بقواعد الإسناد التقليدية مما يؤدي إلى تعدد المعايير وغياب المنهج الواضح .

٢.العوائق عند ممارسة الاختصاص المستند على تنوع الخصوم

بعد ان اوضحنا ان المحاكم الفيدرالية لايحق لها بمقتضى سابقة Erie الا تطبيق قانون الولايات للبت في النزاع ، ولا ان يأتي بقواعد قانونية جديدة ، لان الاختصاص التشريعي لتلك المنازعات مقتصر على الولايات وان دور المحاكم الفيدرالية هو توفير محكمة محايدة للنظر في دعاوى بين مواطني ولايات مختلفة أو بين مواطن أمريكي وآخر اجنبي ، الا ان قضية Eric سالفة الذكر لم

---

(19) انظر حيثيات القضية متاح على الرابط الالكتروني
https://constitutionallawreporter.com/2015/10/06/historical-charming
تاريخ الزيارة 17/11/2025 الساعة الثانية عشر ظهرا

تبين الية اختيار القانون الواجب التطبيق وهو ماحسمته المحكمة العليا الأمريكية في قضية Klaton التي تتلخص وقائعها حول نزاع دار بين شركة Senator Electricالمقيمة في ولاية نيويورك ، وشركة Klatonالمقدمة في ولاية ديلاوير ، بخصوص تنفيذ عقد بيع وترويج براءات اختراع مقيدة باسم Senator Electric تم توقيعه في ولاية نيويورك ، قامت شركة Senator Electric برفع دعوى ضد شركة Klaton امام المحكمة الفيدرالية بولاية ديلاوير تاسيسا على الاختصاص المبني على تنوع الخصوم ، فقضت المحكمة لصالح شركة Senator Electric بتعويض قدره (١٠٠٠٠٠) دولار أمريكي مع فائدة قدرها ٦% بموجب نصوص قانون ولاية نيويورك دون الاستعانة بقواعد الإسناد بقانون ولاية ديلاوير، باعتبار ان العقد تم في ولاية نيويورك ، وعندما عرضت الدعوى على المحكمة العليا الأمريكية قضت بإعادة النظر في الدعوى لعدم اعمال المحكمة الفيدرالية قواعد إسناد الولاية التي وجدت فيها سواء تلك القواعد تشريعية ام موجودة في سوابق قضائية [20]

وتعرضت هذه السابقة والفقه المبني عليها إلى انتقادات ، لعدم ملائمتها للعصر الحالي ، خاصة انها صدرت في في اربيعينات القرن الماضي قبل صدور فقه المصالح الحكومية وماترتب عليه من تخلي محاكم الولايات عن قواعد الإسناد التقليدية ، كما ان هذه السابقة تشجع الأطراف على ارتكاب الغش نحو القانون عن طريق رفع دعاويهم امام محكمة فيدرالية في ولاية لغرض تطبيق قانون ولاية ما من خلال تطبيق قاعدة معمول بها في الولاية التي يقع فيها مقر المحكمة الفيدرالية [21].

الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحثنا الموسوم أحكام فض تنازع القوانين في المحاكم الأمريكية، نستطيع ان نستخلص الاتي

١.ادت رغبة المحكمة العليا الأمريكية في تحقيق العدالة المادية مع عدم قدرتها على خلق قواعد إسناد ملزمة لمحاكم الولايات ، لان هذه القواعد تدخل ضمن الاختصاص التشريعي القاصر للولايات استنادا الى نصوص الدستور الأمريكي إلى خلق وضع فريد من نوعه ، فبدلا من ان تركز على تفسير قواعد الإسناد او الحد من حرية محاكم الولايات في تطبيق قواعد الإسناد لمصلحة

---

[20] قضية شركة لاكسون ضد شركة سيناتور الكتريك ، منشور في الاحكام القضائية الأمريكية القانون الامريكي ، مجلد ٣١٣ ، سنة ١٩٤١، ص ٤٨٧
متاح على الرابط الالكتروني
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/313/487
تاريخ الزيارة ١٨/١١/٢٠٢٥

[21] نقلا عن د. ابراهيم احمد ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣

تطبيق قوانينها كما هو الحال في النظم اللاتينية بوصفها رقيب على الية اعمال قواعد الإسناد في حل تنازع القوانين ، الا أنها تدخلت بصورة مباشرة باعمال الحل الموضوعي التي رأته مناسبا للدعوى ، وايتها في تطبيق قانون ولاية معينة على حساب قانون ولاية اخرى هو حماية حقوق الأفراد وفقا لتفسيرها بنود الدستور الأمريكي.

٢.توصل البحث الى نتيجة مفادها ان تنازع القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية من اكثر فروع القانون ارتجالية احتار فيها الجميع ، إذ يصعب معه توقع النتائج واستخلاص الحلول والمباديء اللازمة لتشكيل منهج متكامل خاص به ، بحيث أصبح بحق المستنقع الكئيب الذي يغوص فيه أساتذة القانون الذين يتبادلون الحديث في مسائل تشتمل على مصطلحات غير مفهومة .

٣.ان الوضع مرشح للاستمرار في المستقبل مالم توجه المحكمة العليا الأمريكية من خلال سوابقها القضائية او الكونغرس الامريكي عن طريق اعتماد تشريعات فيدرالية تسن من خلالها قواعد إسناد مرنة تحقق التوازن مابين اعمال القواعد المادية والحفاظ على استقرار المعاملات وحماية التوقعات المشروعة للخصوم من المفاجأت المتوالية في نطاق تنازع القوانين امام المحاكم الأمريكية ، فيدرالية كانت أم محاكم ولايات .

المصادر

اولا الكتب العربية

١.د.ابراهيم احمد ابراهيم ، اسلوب الإسناد في الميزان ، دراسة في القانون الدولي الخاص الامريكي المقارن بالقانون المصري والقوانين الاوربية ، ط١ ، مكتبة سيد عبد الله وهبه ، القاهرة ١٩٨٧ .

ثانيا المصادر الأجنبية

1.Allan Ides , the Supreme Court & the law to be applied in diveversty cases : Acritical Guide to the Development & Application of the Erie and related problems 136 federal rules decisions, 19,24 kermit , rooseve it (n33)

2.Currie, Selected essays on the conflict of Laws , Durham, N.carolina , 1963 .

3.Michael Steven Green, The Twin Aims of Erie , 2013

ثالثا : القوانين

١.الدستور الامريكي لسنة ١٧٨٩ المعدل